انتهاء الخلاف المالي بين بغداد وأربيل

بغداد ـ **سلام الجاف**

أعلن رئيس حكومة إقليم كردستان العراق، مسرور البارزاني، عن التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الاتحادية في العاصمة بغداد بشأن إرسال حصة الإقليم من موازنة العام الحالي، وذلك بعد نحو ثلاثة أشهر من الخلافات بين الجانبين حول آلية تسليم أربيل عائدات النفط والمنافذ الحدودية والكشف عن أعداد موظفيها الحكوميين، إذ تشكك بغداد في الأرقام التي تقدرها حكومة الإقليم بنحو 1,2 مليون موظف وتعتبرها مبالغا فيها. وقال البارزاني في تغريدة على موقع تويتر، أمس: «تحدثت مع رئيس الوزراء الاتحادي مصطفى الكاظمي، في إطار المفاوضات المستمرة، والالتزام بجعل العلاقة بين أربيل وبغداد أكثر وضوحا، ويسرني أن أعلن عن التوصل إلى اتفاق سيتم بموجبه إعادة إرسال المستحقات من الموازنة الاتحادية إلى إقليم كردستان وبأثر رجعي ابتداءً من يناير/ كانون الثاني 2021». وتبلغ حصة الإقليم 12,67% من مجمل موازنة العراق البالغة 129 ترليون دينار (نحو 88 مليار دولار)، وتدفع بغداد مستحقات المحافظات الثلاث أربيل ودهوك والسليمانية التي يتألف منها الإقليم لقاء تسديد حكومة الإقليم عائدات 250 ألف برميل نفط يجري تصديرها من حقول الإقليم، إضافة إلى نصف عائدات المنافذ الدولية البرية والمطارات.

ويقول مسؤولون في أربيل إنهم يحتاجون شهرياً إلى 895 مليار دينار لدفع مرتبات الموظفين لديهم، أي ما يصل إلى 10 تريليونات دينار سنويا، وهو ما ترفضه بغداد التي تعتبر أن عدد الموظفين في الإقليم مبالغ فيه وبحاجة إلى مراجعة وتدقيق. في السياق ذاته قال مسؤول في حكومة الإقليم لـ«العربي الجديد»، إن وزارة المالية باشرت فعلا بإطلاق مبالغ عاجلة لأربيل من خلال البنك المركزي لإيصالها قبل حلول عطلة نهاية الأسبوع. بدوره، قال قوباد الطالباني، نائب رئيس حكومة الإقليم في تصريح للصحافيين: «نتمنى أن تكون هذه الخطوة صفحة جديدة في العلاقات بين بغداد وأربيل». كما قال عضو برلمان إقليم كردستان، بيشوا هورامي، إن الاتفاق سيكون منفذاً أو مفتاحا لحل كافة الخلافات والقضايا العالقة بين الجانبين، مضيفا في مؤتمر صحافي أن «الحكومة الاتحادية تعهدت بإرسال ميزانية الإقليم من الموازنة العامة في أسرع وقت ممكن، ونأمل أن تكون لمسألة الرواتب الأولوية في حصة الإقليم من الموازنة». وأشار إلى أن «حكومة الإقليم اضطرت طيلة المدة السابقة إلى دفع رواتب الموظفين من إيراداتها الداخلية».

ويعاني إقليم كردستان من أزمة مالية، تفاقمت حدتها مع تفشي جائحة فيروس كورونا الجديد، وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وأجرت وفود من الإقليم اجتماعات متواصلة منذ أشهر مع المسؤولين في الحكومة الاتحادية، في مسعى للتوصل إلى اتفاق يفضي إلى إنهاء أزمة تأخر صرف الرواتب من خلال حصة الإقليم المالية في موازنة الدولة. وسبق أن اتفقت حكومة كردستان مع بغداد في يناير/ كانون الثاني الماضي، على تشكيل لجنة مشتركة هي الأولى من نوعها منذ 17 عاماً، تتولى مهمة حسم جميع الإشكاليات المتعلقة بقطاعي التجارة والصناعة ومنها الرسوم الجمركية والضرائب.

معركة المواطن المقبلة

مصطفى عبدالسلام

بات المتوقع قبل شهور بزيادة أسعار السلع، وفي مقدمتها النفط والغذاء، حقيقة وأمراً واقعاً نلمسه بأنفسنا صباح كل يوم، وفي الأسواق والمحال ومحطات الوقود والمصالح الحكومية، ولم يعد وصول سعر برميل النفط إلى مائة دولار في الأسابيع المقبلة أمراً مستبعداً مقابل سعر لا يتجاوز 30 دولارا في منتصف العام الماضي، وباتت أسعار القمح والذرة والدقيق والزيوت النباتية واللحوم والسكر وغيرها من السلع الغذائية مرشحة للصعود، على خلفية السباق المحموم بين الدول على تخزين السلع أو منع تصديرها. إزاء القفزات في أسعار السلع، خاصة الغذائية والبترولية، تقف حكومات دول المنطقة أمام سيناريوهات، الأول اختيار الحل السهل والسريع وهو، إما زيادة جرعة الاستدانة وبتكلفة عالية، في ظل توقعات بزيادة سعر الفائدة والتضخم، وبالتالي زيادة كلفة الأموال، وربما يقود ذلك الدول المقترضة بشراهة إلى التعثر المالي على المدى البعيد، في ظل ضخامة أعباء الديون وتراجع إيرادات النقد الأجنبي، وتوقف المقرضين عن منح مزيد من الأموال، كما حدث في لبنان قبل شهور.

وإما تقليص الحكومات دعم السلع، وزيادة أسعار السلع والخدمات بمعدلات قياسية. وهنا يكون المواطن أمام زيادات في أسعار البنزين والسولار وغاز الطهي وفواتير المياه والكهرباء والمرور والشهر العقاري. وربما تمتد يد الحكومة إلى رغيف الخبز لتزيد سعره أو تقلل وزنه أو ترفع الدعم كلية عنه.

وربما يصاحب ذلك زيادة في الرسوم والضرائب المفروضة، مع توسيع رقعتها لتمتد إلى أنشطة أخرى لا تخضع حاليا للضريبة، مع فرض مزيد من الأعباء على الواردات، لتقليص فاتورتها.

وإما قيام الحكومة بتدبير إيرادات إضافية بعيداً عن جيب المواطن الذي أرهقه تضخم الأسعار. وهنا تتجه إلى مكافحة التهرب الضريبي والجمركي ومواجهة الفساد وغيره من الجرائم المالية، وتعظيم إيرادات الدولة، وتنشيط الأنشطة المدرة للنقد الأجنبي، خاصة السياحة والصادرات، وتهيئة المناخ لجذب الاستثمارات، وزيادة الإنتاج المحلي لسد احتياجات السوق من السلع المستوردة، وتقليص الإنفاق الحكومي، ووقف إهدار المال العام، وتجميد تنفيذ المشروعات الكبرى التي تمثل إرهاقا للموازنة.

السؤال هنا: أي السيناريوهات ستلجأ إليه حكومات دول المنطقة؟ وهل تلك الحكومات حريصة على عدم إثارة الرأي العام وسكب المزيد من الوقود في الأسواق، أم أنها متأكدة أن قبضتها الأمنية ستجهض أي شخص يفكر في الخروج إلى الشارع والتظاهر أمام الإجراءات التقشفية العنيفة؟

«تاج محل» يفتح أبوابه للسياح

أعادت الهند فتح تاج محل، والكثير من المعالم السياحية الأخرى، مع استمرار انخفاض عدد الإصابات الجديدة بفيروس كورونا في البلاد. وقال قاضي مقاطعة اوتار براديش، برابهو نارين سينغ، وفقا لوكالة «أسوشييتد برس»، إن 650 سائحاً لديهم حجوزات عبر الإنترنت تم السماح لهم بزيارة تاج محل يومياً، اعتباراً من أمس الأربعاء. وعادة ما يجتذب المزار ما بين سبعة ملايين وثمانية ملايين زائر سنوياً، بمتوسط 20 ألف زائر يومياً. وكانت السلطات قد أغلقت تاج محل، في إبريل/ نيسان الماضي، وسط موجة من الإصابات الجديدة في الهند. بينما بدأ عدد من الولايات الهندية، بما فيها العاصمة دلهي، في تخفيف القيود المفروضة لمكافحة تفشي الوباء، بداية من الاثنين الماضي.

(Getty)

أخبار مختصرة

«إيفو» يخفض توقعاته لنمو اقتصاد ألمانيا

خفض معهد «إيفو» للدراسات الاقتصادية توقعاته لنمو اقتصاد ألمانيا في العام الجاري مع ضعف أداء القطاع الصناعي. ووفقًا لبيانات معهد «إيفو» الصادرة الأربعاء، فإن الناتج المحلي الإجمالي للدولة صاحبة أكبر اقتصاد أوروبي سيرتفع 3,3% في العام الجاري، وهي وتيرة أقل بنحو 0,4% من التوقعات السابقة، بحسب «رويترز». فيما رفع توقعاته لنمو الاقتصاد إلى 4,3% في 2022، مقارنة بالتقديرات السابقة بأن ينمو بنحو 3,2%. وذكر التقرير: «الانتعاش القوي بسبب إعادة فتح الاقتصاد تتراجع حدته أكثر مما كنا نتوقعه في الربيع»، مضيفًا: «تكبح العوائق التي تواجه توصيل المنتجات الأساسية نمو الاقتصاد».

خفض ساعات العمل في كوريا الجنوبية

تتجه وزارة العمل في كوريا الجنوبية إلى إلزام الشركات الصغيرة بخفض ساعات العمل الأسبوعية لموظفيها، مشيرة إلى أنه رغم العمل على خفض ساعات العمل خلال الفترة الماضية، إلا أنه لا تزال لدى الدولة أطول ساعات عمل بعد المكسيك وتشيلي، من بين 33 دولة عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقال كون غي ـ سيوب، رئيس سياسات العمل في الوزارة، في مؤتمر صحافي، وفق وكالة «يونهاب»، أمس، إن الوزارة ستطلب من الشركات الصغيرة التي تضم من 5 إلى 49 موظفاً تطبيق نظام الـ52 ساعة عمل أسبوعياً بدءاً من يوليو/ تموز المقبل كما هو مخطط له، مشيرا إلى رفض الوزارة مطالب الشركات بمنحها فترة سماح. وقد تم وضع نظام 52 ساعة عمل أسبوعياً في عام 2018، وتم تطبيقه أولاً على الشركات الكبيرة التي تضم 300 موظف فأكثر في يوليو/ تموز 2019، قبل أن يتم توسيعه ليشمل الشركات التي تضم ما بين 50 و299 موظفاً في يناير/ كانون الثاني 2020.

نمو استهلاك الكهرباء في الصين

أظهرت بيانات صادرة عن الهيئة الوطنية الصينية للطاقة، أن استهلاك الكهرباء في الصين، وهو مقياس رئيسي للنشاط الاقتصادي، توسع بنسبة 12,5% على أساس سنوي في مايو/ أيار الماضي، حيث واصل اقتصاد البلاد انتعاشه بشكل مطّرد.

ارتفاع التجارة بين إيران والإمارات إلى 20 مليار دولار

طهران ـ **العربي الجديد**

توقع رئيس غرفة التجارة الإيرانية ـ الإماراتية المشتركة، فرشيد فرزانكان، ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين إيران والإمارات إلى 20 مليار دولار بنهاية العام الإيراني الحالي، في 20 مارس/آذار 2022. ونقلت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «ارنا»، عن فرزانكان قوله، خلال فعالية تجارية إماراتية، مساء الثلاثاء، إن قيمة التجارة بين البلدين حالياً تبلغ 15 مليار دولار، مشيرا إلى رغبة البلدين في زيادة التبادل التجاري إلى 30 مليار دولار بحلول عام 2025. وتظهر بيانات مصلحة الجمارك الإيرانية، بلوغ قيمة تجارة إيران مع العالم نحو 73 مليار دولار خلال العام الإيراني الماضي، بكميات بلغت 145 مليونا و700 ألف طن. ووصلت قيمة الصادرات إلى 34,25 مليار دولار، مقابل واردات بنحو 38,4 مليار دولار. وفي يناير/كانون الثاني الماضي، قال فرزانكان، إن الإمارات هي ثاني أكبر شريك تجاري لإيران منذ حوالي سنتين، معرباً عن أمله في أن تصل بلاده عبرها إلى السوق السعودية. وشدد على أن البلدين تربطهما علاقات اقتصادية مهمة، مضيفا أنه على الرغم من تأثير تفشي فيروس كورونا الجديد، إلا أن التجارة المتبادلة سجلت نمواً. وأوضح فرزانكان أن من بين الأسباب التي أدت إلى زيادة التبادلات كان القرب من السوق الإيرانية، والبنية التحتية اللوجستية، والنظام المالي والمصرفي، واهتمام رجال الأعمال من الجانبين، والدور النشط للرعايا الإيرانيين المقيمين في الإمارات. ووفق المسؤول الإيراني، فإن «الإمارات مركز تجاري إقليمي، وربط السوق الإيرانية بها سيزيد صادرات إيران الإقليمية، بينما اتخذت دول مثل قطر وعُمان والسعودية والإمارات خطوات لتطبيع علاقاتها، وهذا يعزز احتمال أن تسود ظروف أفضل للتجارة الإقليمية».

وجاءت زيادة المبادلات التجارية بين إيران والإمارات، بينما انتقدت أبوظبي دولاً خليجية، على رأسها قطر، بإقامة علاقات سياسية وتجارية مع إيران، كما جاءت التجارة المتزايدة رغم العقوبات التي فرضها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب على طهران، بهدف تجفيف مواردها المالية الخارجية، لا سيما المتأتية من تصدير النفط. ودعا الرئيس الإيراني حسن روحاني، خلال اجتماع «لجنة التنسيق الاقتصادي» التابعة للحكومة، الثلاثاء، إلى «ضرورة توثيق جرائم الحرب الاقتصادية والقائمين على الحظر الشامل ضد إيران، ونشرها على نطاق واسع».

مال وناس

فصول الانهيار اللبناني: صرف جماعي للأجراء وهجرة شركات

يشهد لبنان، اليوم الخميس، فصلاً جديداً من السخط على انهيار المعيشة واستمرار ضبابية المشهد السياسي والاقتصادي للبلاد، حيث تشارك النقابات والهيئات اللبنانية كافة وموظفو البنوك في إضراب عام

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

يستعد اللبنانيون لإضراب نقابي وعمالي شامل، اليوم الخميس، استكمالاً لسلسلة تحركات مطلبية للضغط باتجاه تشكيل حكومة إنقاذ على ضوء تفاقم الأزمة المعيشية وانسداد الأفق السياسي. ويلفت رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن النقابات والهيئات اللبنانية كافة ستشارك في الإضراب تحت عنوان تأليف حكومة إنقاذ على الفور تساهم في إرساء نوع من الاستقرار تمهيداً للنهوض بالبلاد اقتصادياً والانفتاح على الخارج والدول المانحة لتحقيق برنامج إغاثي من دون إبطاء نظراً لما يتطلبه التنفيذ من وقت يتجاوز الخمس إلى عشر سنوات.

ويشير الأسمر إلى خطورة المرحلة الراهنة على اللبنانيين والفئات الأكثر فقراً وحاجة، حيث يواجه لبنان اليوم رفع دعم مقنّعاً في ظل انقطاع الدواء والبنزين والمازوت والحليب وغيرها من السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية، محذراً من ارتفاع منسوب البيع غير الشرعي والسوق السوداء، ولا سيما على صعيد المحروقات، ما جعل الأسعار ترتفع بشكل كبير. ويكشف رئيس الاتحاد العمالي العام عن حديث يجري في الدوائر الضيقة عن اتجاه إلى زيادة سعر ربطة الخبز ورفع الدعم عن الطحين من نوع «اكسترا» المستخدم في المعجنات مثل «البيتزا» و«المنقوشة» و«الخبز الفرنجي»، عدا عن الأزمات المتلاحقة التي تتصل أيضاً بالخدمات الإنتاجية التي تكاد تنهار على كافة المستويات. ويلفت إلى أن التدهور يطاول بشكل جديّ مرفأ بيروت الذي تغيب عنه الإصلاحات والصيانة على صعيد الآليات والرافعات التي تتعطل الواحدة تلو الأخرى، الأمر نفسه بالنسبة إلى مؤسسة الكهرباء التي عدا عن أزمة الفيول والعتمة فهي غير قادرة على شراء قطع الغيار، والمجموعات كذلك تصيبها الأعطال تدريجياً، وهو ما ينطبق على مصالح المياه، والاتصالات والإنترنت وغيرها من القطاعات، وقد نصل إلى مكان نفقد فيه كل شيء.

وتوقف رئيس الاتحاد العمالي العام عند غلاء حليب الأطفال الرضع بشكل خاص، داعياً المعنيين إلى التحرك للجم الارتفاع المخيف في الأسعار والتي زادت من 20 و23 و25 ألف ليرة لبنانية (أقل من 20 دولاراً وفق سعر الصرف الرسمي غير المعمول به)، إلى 200 ألف ليرة (حوالي 134 دولاراً)، في السوق السوداء، وهذا أيضاً شكل من أشكال رفع الدعم المقنع، مع الإشارة إلى أن الحد الأدنى للأجور أصبح أقل من 50 دولاراً، بعدما تجاوز سعر الصرف في السوق السوداء الـ15 ألف ليرة لبنانية للدولار الواحد. وتحدث الأسمر عن مشاهد مخيفة بدأ يرصدها بقيام عائلات بتذويب الماء والسكر مع مواد أخرى للأطفال عوض الحليب نتيجة الشح الحاصل وربطاً بارتفاع الأسعار.

ودعت النقابات والهيئات للمشاركة الكثيفة في الإضراب العام على مختلف الأراضي اللبنانية في الشمال والبقاع والجنوب وبيروت وضواحيها ورفع الصوت عالياً لإيصال الدعم إلى الفئات الأكثر حاجة بدل أن يذهب لصالح التجار الذين يعمدون إلى تخزين البضائع في المستودعات والمهربين الذين يجنون أرباحاً طائلة تحت غطاء المسؤولين السياسيين وحرمان المواطنين منها، محذرة من تحويل مشروع البطاقة التمويلية (التي لم تقرّ بعد)، إلى أداة انتخابية توزع على مناصري الأحزاب لاستعادة القوى التقليدية شعبيتها على أبواب الاستحقاق النيابي في العام المقبل.

كذلك، أيد المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات موظفي المصارف في لبنان الإضراب العام، معلناً مشاركته به نظراً لما يتعرض له القطاع المصرفي من أضرار، خصوصاً في ظل عدم وجود حكومة إنقاذ تتولى معالجة الأزمة المالية وموضوع المديونية العامة التي ابتلعت أموال المودعين والتفاوض مع صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل التفاهم على خطة إصلاحية من خلالها يمكن الانطلاق بسياسات مالية تعيد ثقة اللبنانيين والمجتمع الدولي بالقطاع المصرفي، وفق ما ذكر بيان الاتحاد، الذي حصلت «العربي الجديد» على نسخة منه.

وناشد المجلس كافة الإدارات المصرفية التجاوب مع نداء الاتحاد العمالي العام والموافقة على توقف العمل في كافة الإدارات والفروع في كافة المناطق تضامناً مع مطلب الاتحاد بضرورة الإسراع بتشكيل حكومة مهمة. وامتدت الأزمة إلى الموظفين في المصارف. ووفق مصادر تحدثت مع «العربي الجديد»، بدأ عدد من المصارف الكبرى في اتخاذ إجراءات لصرف مجموعة جديدة من الموظفين، لافتة إلى أن بعض المصارف خيرت الموظفين بين إنهاء العمل أو الانتقال إلى فروع أخرى ولكن بمواقع ومهام مختلفة عن طبيعة أعمالهم الأساسية، الأمر الذي بدأ يحدث بلبلة ومخاوف حيال مصير الموظفين الذين يصعب عليهم الصمود بوجه الأزمات المتفاقمة معيشياً والغلاء الفاحش وفي ظل انعدام فرص العمل ولا سيما في القطاع المصرفي.

وعلى الصعيد نفسه، كشفت مصادر في القطاع التجاري أن شركات كبرى، منها كيانات عالمية في مجالات الغذاء والتجميل، بدأت تبلغ موظفيها بقرار إقفال مراكزها في لبنان والانتقال إلى دول أخرى، منها الإمارات ومصر، وستخير الموظفين إما بالعمل لديها في مراكزها الجديدة في الخارج أو الحصول على تعويض الصرف من الخدمة. وقد تسببت الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يشهدها لبنان ولا سيما منذ أواخر عام 2019 بإقفال مئات الشركات في مختلف القطاعات، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر والجوع مع استمرار تحليق سعر صرف الدولار وتدهور قيمة العملة الوطنية بشكل غير مسبوق في تاريخ البلاد.

وفي أحدث تقرير صادر عن مؤسسة «الدولية للمعلومات»، في مايو/ أيار الماضي، تقدر نسبة الفقر بـ55% من اللبنانيين المقيمين، أي نحو 2,365 مليون مواطن، منهم 25% دون خط الفقر، أي 1,075 مليون شخص، وهؤلاء لا يكفيهم دخلهم لتوفير الكميات الكافية والصحية من الغذاء، و30% منهم فوق خط الفقر، أي 1,290 مليون فرد، وهؤلاء يكفي دخلهم لتوفير الغذاء ولكنهم يعانون من ظروف معيشية صعبة من السكن والملبس والتعليم وغيره. وأشار التقرير إلى أن نحو 45% من اللبنانيين المقيمين لا يتمتعون بأي تغطية صحية إلا ما تؤمنه وزارة الصحة العامة، في حين أن نحو 5% فقط من المواطنين هم من الأثرياء، أي 215 ألف لبناني، لافتاً إلى أن نحو 95% من العاملين في البلد يتقاضون رواتبهم بالليرة اللبنانية.

وأضاف التقرير أن 70% من العاملين تراوح رواتبهم الشهرية بين 1,5 مليون ليرة و3 ملايين ليرة، وقد بلغت نسبة البطالة 35%، أي نحو 480 ألف شخص، وهناك نحو 300 ألف شخص يعملون بصورة متقطعة في مهن غير دائمة ولا تشكل استمرارية.

ويتزامن الإضراب الشامل مع عودة التحركات الاحتجاجية إلى الشارع اللبناني، والتي تتوجه بشكل خاص إلى الطبقة السياسية الحاكمة والقطاع المصرفي، الذين يواصلون بممارساتهم صرف ودائع الناس المحتجزة في البنوك على مشاريع هدر إضافية وتدابير عشوائية غير مبنية على برنامج اقتصادي إصلاحي شفاف يعالج أساس الأزمة.

ومنذ 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، تحتجز المصارف اللبنانية حسابات الودائع بالدولار، كما وضعت سقوفاً على السحوبات من حسابات الليرة اللبنانية. ويشتد الحصار الخارجي على لبنان في ظل استمرار التجاذبات السياسية التي تحول دون تشكيل حكومة إنقاذ، فيما تتزايد التحذيرات الدولية من خطورة الأزمة وانعكاساتها الكارثية على الشعب اللبناني.

وفي مطلع يونيو/ حزيران الجاري، حذر البنك الدولي من أن «لبنان يغرق»، ورجّح أن تحتل الأزمة المالية والاقتصادية في البلد مرتبة من الثلاث الأولى من الأزمات الأكثر حدة على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر.

ووفقاً لتقرير «المرصد الاقتصادي اللبناني» الصادر عن البنك، فإن الناتج المحلي الإجمالي للبنان انخفض من نحو 55 مليار دولار عام 2018 إلى 33 مليار دولار في 2020، كما انخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 40% تقريباً، وحذر من أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية تُنذر «بفشل وطني شامل له عواقب إقليمية وعالمية محتملة».

> إضراب نقابي وعمالي بمشاركة موظفي المصارف

من احتجاج سابق ضد الفساد واحتجاز ودائع المواطنين (حسين بيضون)

توقف جزئي لعمال الطيران

أكد المجلس التنفيذي لنقابة مستخدمي وعمال شركة طيران الشرق الأوسط والشركات التابعة، في بيان، أمس، المشاركة بشكل جزئي في الإضراب العام الذي دعا إليه الاتحاد العمالي العام، احتجاجاً على تفاقم الأزمات في لبنان. ودعا المجلس إلى التوقف عن العمل لمدة ساعة من الثانية عشرة ظهراً والتجمع أمام مدخل الشركة الخارجي، مضيفاً أن التوقف يأتي «للتعبير عما وصلنا إليه، آملين أن تتفتح آذان المسؤولين الصماء».

معيشة

الجزائر: تقليص الدعم يتحول إلى عقاب للفقراء

تضع فاتورة استيراد الغذاء حكومة الجزائر في مأزق، إذ لا يزال حملها ثقيلاً على الموازنة العامة التي أرهقها تراجع عائدات النفط وتداعيات جائحة فيروس كورونا

الجزائر ـ **حمزة كحال**

بينما اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات نحو تقليص دعم السلع، يلقي تسربه إلى غير مستحقيه، لاسيما من المنتجين الذين يعملون على تصدير منتجاتهم أو بيعها بأسعار مرتفعة في السوق المحلية، بشكوك كبيرة حول نجاح الإجراءات الحكومية التي قد تتحول إلى معاقبة المحتاجين للدعم بشكل حقيقي.

وينعكس الدعم على فاتورة استيراد المواد الغذائية، والتي وصلت منذ بداية العام الجاري إلى نحو 4,56 مليارات دولار، لتشكل الحبوب، خاصة القمح، ثلث هذه الواردات بقيمة 1,35 مليار دولار، ما جعل الجزائر من أكبر الدول عالمياً استيراداً للقمح، الذي يصل حجم استهلاكه سنوياً إلى 15 مليون طن، في حين يقدر الإنتاج المحلي بنحو 6 ملايين طن.

ولسنوات طويلة، واجهت الحكومات المتعاقبة، انتقادات كونها وقفت عاجزة عن كبح واردات الحبوب، رغم توفر المساحات الزراعية، فضلاً عن غض الطرف عن استفادة رجال أعمال نافذين من القمح المدعوم في أنشطتهم التجارية.

وتتعدد قائمة الواردات الغذائية لتضم الحليب الذي يأتي في المركز الثاني في فاتورة غذاء الجزائريين بـ 690 مليون دولار خلال الأشهر السابقة من العام الجاري، في وقت يقدر الطلب الداخلي بـ 3 مليارات لتر سنوياً، فيما بلغت قيمة واردات السكر 348 مليون دولار.

وقال الخبير الاقتصادي جمال نور الدين لـ«العربي الجديد» إن «الحكومة تواجه مأزقاً كبيراً بين حماية احتياطي البلاد من النقد الأجنبي وضمان غذاء الجزائريين بأي ثمن، خاصة في ظل الظروف الحساسة التي تمر بها البلاد، سواء سياسياً أو اجتماعياً واقتصادياً مع تفشي وباء كورونا».

ولمواجهة ارتفاع فاتورة غذاء الجزائريين، خاصة القمح، التي أرهقت الخزينة العمومية، قررت الجزائر شد الحزام في ما يتعلق بسياسة الاستيراد، حيث قررت تخفيض وارداتها كما ونقدا، وفي أول خطوة لحكومة عبد العزيز جراد في هذا الشأن، قررت رفع الدعم عن القمح الموجه لمصانع العجائن، بهدف امتصاص جزء من الملياري دولار التي تدفعها الجزائر سنوياً لاستيراد هذه المادة. وقررت الحكومة قبل 3 أشهر، رفع الدعم عن القمح اللين الموجه لغير صناعة الخبز، والقمح الصلب الموجه لصناعة العجائن، حيث حدد مرسوم وزاري سعر القنطار الواحد (يعادل 100 كيلوغرام) من الدقيق العادي للخبازين بـ 2000 دينار (15,6 دولارا)، بينما يباع للمطاحن التي تستغله لإنتاج العجائن بالأسعار غير المدعمة، أي بين 4 آلاف و5 آلاف دينار (بين 30 و35 دولارا) حسب تطور الأسعار في البورصات العالمية. وقال رئيس جمعية حماية وإرشاد المستهلك، مصطفى زبدي، إن «المنظمة كانت تنادي منذ مدة بمراجعة سياسة الدعم وهدفها وصول المنتج إلى المستهلك بسعر مقنن، لكن من الفراغات التي كانت موجودة في هذه السياسة استعمال القمح الصلب في الأنشطة التجارية على غرار صناعة العجائن وبالتالي أصبح الدعم يوجه لغير مستحقيه».

وأضاف زبدي لـ«العربي الجديد» أنه «أصبحت هناك مافيا وتكتلات هدفها امتصاص هذا الدعم لحسابها الشخصي». وتساءل: «هل من المعقول أن يستخدم مصنع معجنات القمح المدعم في إنتاجه الذي يصدره للخارج؟، لقد طالبنا عند رفع الدعم بضرورة مرافقة العملية بمراقبة شديدة على المصانع وكذلك أسواق الجملة، حتى لا نكون في النهاية عاقبنا المواطن ولم نعاقب المنتج والمصدر».

سوق في مدينة وهران (Getty)

عقارات

الفساد ينخر مشاريع السكن في العراق

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

تسبب الفساد في ضرر كبير لقطاع مشاريع الإسكان، وفاقم من أزمة العقارات في العراق، ويأتي ذلك في الوقت الذي يؤكد فيه مسؤولون حكوميون وبرلمانيون أن البلاد تحتاج إلى 3 ملايين وحدة سكنية لمواجهة أزمة السكن. ويعد الفساد واحداً من أخطر الصعوبات التي تنخر مؤسسات الدولة العراقية، وتؤثر على جميع مفاصل الحياة، في الوقت الذي تواجه فيه الحكومة تحديات كبيرة في محاسبة المتورطين بجرائم الفساد كونهم مرتبطين بأحزاب وميليشيات مسلحة توفر لهم الحماية من القانون.

النائب في البرلمان العراقي علي البديري قال لـ«العربي الجديد»، إن «مشاريع السكن تتصدر المرتبة الأولى بانتشار الفساد فيها من بين قطاعات البلاد الأخرى، وكثرة العشوائيات تدل على ذلك».

وأضاف النائب البرلماني أن الفساد خلق أزمات مركبة وصعبة في قطاع الإسكان، وبات الفارق كبيراً بين الموجود والمطلوب في ظل تزايد كبير بعدد السكان، مبيناً أن «البرلمان لا يستطيع حل أزمة السكن الحالية، لأن الفترة المتبقية من عمره قصيرة ونحن مقبلون على انتخابات، والحكومات المتعاقبة تتحمل المسؤولية قرارات شجاعة من قبل هيئة النزاهة والقضاء العراقي في هذا الإطار».

وشهدت العاصمة العراقية بغداد ومدن أخرى ارتفاعاً قياسياً في أسعار العقارات والأراضي السكنية، إذ سجلت أحياء وسط بغداد أرقاماً غير مسبوقة بلغت 4 آلاف دولار للمتر الواحد بالنسبة للمنازل، وأكثر من ألف دولار للمتر بالنسبة للشقق السكنية، في وقت سجلت أطراف العاصمة أرقاماً أقل من ذلك، بينما تشهد المحافظات ارتفاعاً كبيراً أيضاً في العقارات بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء ووقف الحكومة توزيع الأراضي السكنية على المواطنين منذ ما يزيد عن عامين.

لجنة الخدمات والإعمار البرلمانية أكدت وجود ملفات فساد كبيرة في قطاع الاستثمار السكني. وقال رئيس اللجنة وليد السهلاني إن «مشكلة السكن مضى عليها عقدان من الزمن رغم وجود مشاريع لبناء المجمعات السكنية، إلا أنها محدودة جداً»، مبيناً في تصريح لوكالة الأنباء العراقية الرسمية (واع)، أن «قطاع الاستثمار لم يراع المشكلة الحقيقية للسكن في السابق، وسمح بمنح فرص استثمارية في أماكن استراتيجية من بغداد وبمبالغ عالية». وأكد السهلاني أن «هناك ملفات فساد كبيرة في هذا القطاع، حيث بذلت اللجنة جهداً كبيراً لفتحها وإحالة المسؤولين المتورطين إلى هيئة النزاهة».

وأضاف أن «هناك 18 مشروعاً سكنياً تابعة لوزارة الإسكان أغلبها مشاريع معاقة أحيلت من قبل الوزارة بطريقة عرجاء لا عن طريق المقاولة، ولا عن طريق الاستثمار»، لافتاً إلى أن «هناك جهات متورطة بهذا الموضوع». وتابع: «تم فتح هذا الملف، وسيتم تشخيص الخلل وإحالة المتورطين إلى هيئة النزاهة»، موضحاً أن «السياسة الإسكانية في الدولة لم تكن واضحة المعالم، حيث ما زال العراق يحتاج إلى بناء أكثر من 3 ملايين وحدة سكنية».

وأشار إلى أن «اللجنة طالبت مراراً وتكراراً الجهات التنفيذية القطاعية وزارة البلديات ورئيس الوزراء بتوزيع أراضٍ مخدومة لجميع المواطنين»، مشيراً إلى أن «هناك إمكانية لشمول شرائح معينة بالأراضي، وأن تكون مخدومة من خلال مطور تعتمده تلك الدوائر، وتتم إضافة مبلغ معين إلى المبلغ الذي يدفعه المواطن».

النائب محمد شياع السوداني أكد وجود فساد في مشاريع الإسكان، ودعا ديوان الرقابة المالية إلى أن «يدقق بكل الملفات، وأن تكون له ملاحظات بشأن الملفات التي تتطلب التحقيق، خاصة ملفات الصرف خارج الضوابط، والتي يفترض أن يجري تحقيق بشأنها واتخاذ الإجراءات القانونية»، مبيناً لـ«العربي الجديد»، أن «البرلمان له الدور الرقابي الذي يؤهله لمحاسبة المسؤولين المتورطين بالملفات».

وأضاف السوداني: «يجب أن يكون التقييم وفق ما أنجز وما لم ينجز من مشاريع».

ومن جانبه، قال الخبير بالشأن الاقتصادي، أحمد الكناني، لـ«العربي الجديد»، حيث أشار إلى أنّ هناك تحديات أمام الحكومة، أولها توفير الأموال لـ«المفوضية العليا للانتخابات»، وكذلك تأخّر الأدوية والعلاج في الخارج، فضلاً عن زيادة المعاناة من الأوضاع المعيشية، وتأخّر صرف الرواتب عن مواعيدها المعتادة.

بروفايل

بينما كانت عملة بيتكوين الرقمية الأشهر عالمياً تتعرض لخسائر فادحة بفعل ضغوط دولية من حكومات وأباطرة المال، خرج رئيس السلفادور نجيب بوكيله، ليثير الجدل بقرار تاريخي بأن جعل العملة وجوداً شرعياً في بلده الذي يرتهن للدولار الأميركي

نجيب بوكيله

مصطفى قماس

أضحت السلفادور أول دولة في العالم ترقي بيتكوين إلى عملة لها شرعية التداول في البلد، وذلك بفضل رئيسها نجيب بوكيله، الذي دافع عن ذلك المشروع بالكثير من الحماسة والإصرار، حيث وصف ذلك القرار بالتاريخي.

ستتداول تلك العملة التي أجازها كونغرس البلد الواقع في أميركا الوسطى، بجانب الدولار الأميركي، الذي يعتبر العملة الرئيسية في البلد، وسيكون سعر صرف العملة الافتراضية، كما الورقة الخضراء، حراً يحدده السوق، وسيتم تداولها في جميع معاملات الحياة اليومية والتجارية.

الرئيس الذي دافع عن إضفاء الطابع القانوني على بيتكوين، يؤكد أن العملة الافتراضية ستتيح جذب استثمارات خارجية وإنجاز الشمول المالي في بلد لا تتوفر لدى 70% من سكانه حسابات مصرفية، ويشتغل في القطاع غير الرسمي.

ويتصور الرئيس الأربعيني، الذي يصفه مراقبون بالشعبوي، أن العملة الافتراضية ستتيح تسهيل تحويلات أموال السلفادوريين، حيث سيتيح ذلك تفادي العمولات التي تصيب تحويلات المغتربين، والتي تمثل حوالي 25% من الناتج الداخلي الخام. غير أن حكومة ذلك البلد الصغير في القارة الأميركية، تراهن عبر إضفاء الطابع القانوني على العملة الافتراضية، على تخفيف الارتهان للدولار الأميركي، الذي يعد العملة الرسمية في السلفادور.

ويعيش حوالي ربع مواطني السلفادور في الولايات المتحدة، وفي العام الماضي، على الرغم من جائحة فيروس كورونا الجديد، أرسلوا إلى الوطن أكثر من 6 مليارات دولار في شكل تحويلات.

ولم يكتف الرئيس السلفادوري بإضفاء الطابع القانوني على العملة الافتراضية، بل عبر عن النية لتعديل البيتكوين أيضاً، ما يعني صك العملة الافتراضية، وذلك يقتضي الكثير من الحسابات ويستدعي استهلاك الطاقة، علماً أن الملياردير الأميركي إيلون ماسك أكد، في مايو/ أيار الماضي، أن تعديل العملة الافتراضية ملوث جداً، بل إن بلداً مثل الصين لا يتردد في استعمال الفحم من أجل ذلك.

غير أن نجيب بوكيله يرى أنه يمكن خلق عملة افتراضية نظيفة باستعمال البراكين التي يصل عددها إلى حوالي الثلاثين في بلده، حيث أكد أنه كلف شركة مملوكة للدولة متخصصة في الكهرباء الجيوحرارية بتصور تجهيزات تعدين على مستوى البراكين.

لقد تمكن رئيس البلد، البالغ تعداد سكانه 5,6 ملايين نسمة، من فرض تبني ذلك التوجه غير المسبوق في العالم، واستطاع على مدى عامين من الحكم تركيز جميع السلطات بيده بعد صراع مع البرلمان والمحكمة الدستورية.

ويتصدى بوكيله للدفاع عن رؤاه والرد على معارضيه عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فكما الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، يحكم الرئيس السلفادوري البالغ من العمر 39 عاماً، ويتواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بل إنه يستعمل موقع تويتر من أجل إصدار بعض المراسيم.

يتمتع بشعبية غير مسبوقة في بلده، حيث يعزو مراقبون ذلك إلى خوف الناس من اشتداد العنف الذي عاشوه على مدى سنوات. وتعود جذور الرئيس إلى أصول فلسطينية، حيث ولد في العاصمة سان سلفادور، من أب فلسطيني وأم سلفادورية. وانضم إلى حزب يساري في السلفادور قبل عشرة أعوام، وتولى رئاسة بلدية «كوستلان» في عام 2012، وبلدية «سان سلفادور» بين 2015 و2018، حيث تمكن من لفت الأنظار إليه بطريقة لباسه الشبابي وطريقة تواصله.

يوصف بأنه يمثل رئيس دولة بمقاييس القرن الواحد والعشرين. يرى مناصروه أنه قريب من الشعب، بينما يعتبر معارضوه أنه يشبع الكراهية عبر خطاباته، غير أن الجميع يعتبر أن هذا الرئيس المثير للجدل قلب السياسة في بلده في ظرف عامين من حكمه.

ولم تسلم حماسة الرئيس للبيتكوين من انتقادات، حيث أخذ عليه البعض الانشغال بتجهيزات التعدين عوض زيادة معاشات التقاعد، بل إن منتقدين له يؤكدون أنهم يراقبون كيف سيتصدى لمحاربة الفساد الذي جعله أبرز شعار في حملته منذ أن تولى أمر البلد، وهو الشعار الذي جلب له دعم الشباب.

أخبار

مصر تُعدل قواعد مناقصات القمح

كشفت وثيقة أن الهيئة العامة للسلع التموينية (المشتري الحكومي للحبوب في مصر) عدلت قواعد مناقصاتها الدولية لشراء القمح، للسماح للموردين بتقديم عروض شحن مباشرة لشحناتهم.

ويأتي التغيير بعدما ألغت الهيئة أحدث مناقصة لشراء القمح، الثلاثاء الماضي، في خطوة عزاها الكثير من المتعاملين لارتفاع تكلفة الشحن المعروضة في المناقصة.

وقال متعامل مصري: «لا يحل (التغيير) مشكلتهم الآنية وهي ارتفاع تكلفة الشحن، لكنه يحل أزمة نقص السفن المتاحة في الوقت الحالي». وذكرت الوثيقة، التي قالت وكالة «رويترز» في تقرير لها، أمس الأربعاء، أنها اطلعت عليها، أن التعديل، الذي يخص البند 12 من «كراسة شروط القمح المستورد»، سيسري اعتباراً من المناقصة الدولية المقبلة لشراء القمح.

ممثل جديد للكويت في «أوبك»

عينت الكويت محمد الشطي ممثلاً جديداً لها لدى منظمة «أوبك»، خلفاً لهيثم الغيص (الصورة)، وفقاً للموقع الإلكتروني للمنظمة، أمس الأربعاء. وكان الغيص يتولى مسؤولية إدارة المكاتب الإقليمية للمؤسسة في بكين ولندن، قبل أن يصبح ممثلاً للكويت لدى «أوبك» في 2017. والكويت عضو في لجنة المراقبة الوزارية المشتركة بين «أوبك» والمنتجين المستقلين، التي تشكلت لمراقبة الامتثال لاتفاق عالمي لإدارة إمدادات النفط.

السعودية تطرح صكوكاً محلية

طرحت وزارة المالية السعودية، صكوكاً (أدوات دين) في السوق المحلية بقيمة 8,26 مليارات ريال (2,2 مليار دولار)، في إطار إجراءات لتدبير موارد مالية إضافية. وقالت الوزارة في بيان لها، إن الإصدار قسم إلى ثلاث شرائح، الأولى بقيمة 2,755 مليار ريال تستحق في عام 2028، والثانية بقيمة 4,65 مليارات ريال تستحق في 2031، والثالثة بـ 860 مليون ريال تستحق في 2035. وارتفع الدين العام السعودي إلى 854 مليار ريال بنهاية 2020، ليمثل 34,3% من الناتج المحلي، مقابل 678 مليار ريال في العام السابق عليه. وتضررت موارد البلاد من تراجع عائدات النفط، في ظل انخفاض الأسعار عالمياً خلال السنوات الماضية، وسط آمال بتحسّن الأسعار مع عودة الانتعاش الاقتصادي العالمي إثر خروج اقتصادات كبرى من الإغلاق الذي تسببت فيه جائحة فيروس كورونا منذ بداية العام الماضي.

موازنة ليبيا أمام البرلمان

قرر مجلس النواب الليبي استدعاء الحكومة لجلسته المقبلة في 29 يونيو/ حزيران الجاري لبحث الموازنة، في الوقت الذي دعا فيه نواب إلى إلغاء بند ميزانية الطوارئ. وخفضت حكومة الوحدة الوطنية، حجم الموازنة العامة مجدداً من 93 مليار دينار (20,66 مليار دولار) إلى 75,7 مليار دينار. وقالت النائبة أسمهان بلعون، لوكالة «الأناضول»، إن «بند الطوارئ ما زال محل نقاش بين اللجنة المالية البرلمانية ووزير المالية ومستشاريه». ويعطل تأخير إقرار الموازنة العامة تنفيذ المشاريع الاستثمارية لقطاعي النفط والكهرباء، وفقاً لما أدلى به الباحث الاقتصادي أبو بكر الهادي في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد»، حيث أشار إلى أنّ هناك تحديات أمام الحكومة، أولها توفير الأموال لـ«المفوضية العليا للانتخابات»، وكذلك تأخّر الأدوية والعلاج في الخارج، فضلاً عن زيادة المعاناة من الأوضاع المعيشية، وتأخّر صرف الرواتب عن مواعيدها المعتادة.

تقرير

يواصل ارتفاع معدل التضخم إرباك المستثمرين في أسواق المال، إذ بينما يحتفظ البعض بالسيولة، يغامر آخرون بمواصلة شراء الأسهم. ويحتفظ مصرف «جي بي مورغان» بنحو نصف تريليون دولار في السيولة ويقول إن «النقد هو ملك الاستثمار» في الوقت الراهن

المصارف الغربية تُراكم النقود

مخاوف من التضخم وانفجار «فقاعة الأسهم» يربك المستثمرين

لندن ـ **موسى مهدي**

باتت صورة مستقبل النمو الاقتصادي العالمي ومعها المشهد الاستثماري غامضة ومربكة أمام أصحاب الثروات والمدخرات، سواء كانوا مستثمرين ومؤسسات مالية أو مصارف تجارية، وبات معها اتخاذ القرار الاستثماري صعبا ومعقدا، في ظل تناقض المؤشرات والتوقعات، ومع هذا المشهد تراوح قرارات المستثمرين بين الحفاظ على السيولة النقدية، على أمل حصد العوائد المرتفعة بسبب توقعاتهم لدورة التضخم المرتفع، وبين مواصلة المغامرة والاستثمار في «فقاعة الأسهم» التي تضخّمت أصولها وربما تنفجر في أية لحظة. وحتى الآن يضغط ارتفاع الطلب على المعادن فوق المعروض، وزيادة سعر المشتقات النفطية، واستمرار مشاكل سلاسل الإمداد، على السلع والمنتجات ويرفع أسعارها في الاقتصاديات الكبرى.

وبينما يرى مصرف الاحتياط الفدرالي «البنك المركزي الأميركي» أنّ ارتفاع معدل التضخم الحالي حالة طارئة وسيستمر لفترة قصيرة يحذر العديد من كبار المصرفيين ومديري صناديق الاستثمار في أميركا وأوروبا من مخاطر تجاهل التضخم، ويرون أنه سيستمر لفترة طويلة، ويتحسبون لذلك في استراتيجية استثماراتهم بالأصول في الشهور الأخيرة.

ويرى محللون أن ارتفاع أسعار المشتقات وتوقعات تحليق الخامات النفطية وتأثيرها على الأسعار لا يمكن للمصارف المركزية الغربية تجاهلها في حساب التضخم الذي ارتفع إلى 5% بالولايات المتحدة في مايو/ أيار الماضي.

في هذا الصدد، يواصل مصرف «جي بي مورغان» الأميركي مراكمة السيولة النقدية منذ شهور تحسباً للمستقبل. وقال الرئيس التنفيذي للمصرف الاستثماري، جيمي ديمون، في مؤتمر مورغان ستانلي، الذي عقد يوم الاثنين عبر الفيديو، إن مصرفه يحتفظ بالسيولة النقدية وأن «النقد هو الملك» في الوقت الراهن. وأشار ديمون إلى أن المصرف يواصل مراكمة السيولة بدلاً من استثمارها في شراء سندات الخزانة الأميركية أو الأدوات الاستثمارية الأخرى.

وقال ديمون في المؤتمر « لدينا الكثير من السيولة النقدية والقدرات وسنكون صبورين، لأننا نعتقد أن التضخم سيكون أكثر من طارئ وسيستمر لفترة طويلة».

وذكر أن لدى «جي بي مورغان»، أكبر المصارف الأميركية، نصف تريليون دولار من السيولة النقدية يدخرها للاستثمار مستقبلاً في الأصول «ذات العوائد المرتفعة». ومصرف «جي بي مورغان» ليس وحده الذي يدخر السيولة في الوقت الراهن فهنالك العديد من المصارف الأميركية التي خفضت من معدل قروضها واحتفظت بالسيولة ومراقبة توجهات السياسة النقدية وتداعيات التضخم على أسواق المال التي حققت أعلى ارتفاعاتها خلال العام الماضي وواصلت ارتفاعاً قياسياً خلال الأشهر الخمسة الأخيرة رغم الهزات.

في ذات شأن مراكمة السيولة، قال مصرف «يو بي أس» السويسري إن المستثمرين يدخرون السيولة ولا يوظفونها تحسباً للمستقبل وما يترتب على التضخم وتداعياته على الأصول. وقال المصرف في مسح بين المستثمرين إنهم يدخرون نحو 10% من أصولهم في الحسابات المصرفية النقدية.

وذكر في المسح أن المستثمر المتوسط يحتفظ بنحو 22% من أصوله في السيولة النقدية. والملفت أن الاحتفاظ بالسيولة في فترة الفائدة المنخفضة والصفرية وحتى تحت الصفرية لا يدرّ عائداً على الاستثمارات، ولكن رغم ذلك، فإن التوجه نحو السيولة يواصل الارتفاع وربما يعكس المخاوف من المستقبل في فترة التعافي من جائحة كورونا. وبحسب مصرف «يو بي أس» فإن بعض المستثمرين يحتفظون بالسيولة تحسباً للطوارئ وآخرين خوفاً على أموالهم من دورة تراجع أسواق الأسهم. ويرى العديد من الخبراء أن الضخ المتواصل لأموال التحفيز والفائدة المصرفية المنخفضة التي استمرت لسنوات طويلة منحت المستثمرين «ثقة زائفة» في البورصات، ساهمت في ارتفاع أسعار الأصول السوقية كثيراً فوق مستوياتها الحقيقية. ولاحظ مستثمرون أن البنوك المركزية باتت خلال السنوات الأخيرة من كبار المستثمرين في البورصات عبر تملك حصص استراتيجية في الشركات عبر شراء سنداتها، وبالتالي ليست لديها مصلحة في عمليات «تصحيح أسعار الأصول».

وفي المقابل فإن الحكومات الغربية التي واصلت ضخ التريليونات في الاقتصادات خلال العام الماضي ورفعت من حجم الديون السيادية بمعدلات خرافية لا ترغب هي الأخرى في زيادة معدل الفائدة، لأن ذلك سيرفع من خدمة الديون.

وفي أميركا فإن رفع معدل الفائدة من معدلها الحالي «صفر و0,25%» إلى واحد في المائة سيعني مضاعفة خدمة الديون البالغة أكثر من 24,5 تريليون دولار بنهاية إبريل/ نيسان 2021. وكانت خدمة الفائدة على الديون الأميركية قد بلغت 550 مليار دولار حتى قبل وصول الرئيس جوزيف بايدن إلى الحكم، وذلك وفقاً لبيانات معهد الميزانية التابع للكونغرس الأميركي.

ويذكر أن مؤشر «ناسداك» ارتفع في العام الماضي بنسبة 61%، كما ارتفع مؤشر «أس آند بي» بنسبة 45% ومؤشر داو جونز بنسبة 41%. ويتخوف خبراء من انفجار «فقاعة الأسهم» ما يهدد بأزمة مالية جديدة.

في هذا الصدد، دعا مسؤول الاستثمار بالسندات الأميركية بشركة «بلاك روك»، ريك ريدر، في تعليقات نقلتها قناة «سي أن بي سي» أمس الأربعاء، مجلس الاحتياط الفدرالي لوقف برنامج شراء السندات.

وينتقد العديد من خبراء الاقتصاد سياسة ضخ الأموال الرخيصة التي تتواصل في أميركا ودول الاتحاد الأوروبي ويرون أنها تخاطر بدورة اضطراب اقتصادي ومالي.

ولكن في المقابل فإن هنالك العديد من المستثمرين يشجعون سياسة ضخ الأموال. وذكر مسح مصرف «بانك أوف أميركا» الشهري الصادر يوم الثلاثاء أن 72% من المستثمرين الذين شملهم المسح لا يرون أن التضخم الحالي خطر عليهم، كما أن 68% منهم يستبعدون حدوث ركود اقتصادي قبل عام 2024.

مبنى مصرف جي بي مورغان في نيويورك (Getty)

«جي بي مورغان» الأميركي يحتفظ لوحده بنصف تريليون دولار

مزيد من التيسير النقدي

طالب اقتصاديون فرنسيون البنك المركزي الأوروبي باستخدام آلية التيسير النقدي لتعزيز التضخم، إذ يرون أن نمو الأسعار ضعيف باستمرار بعد جائحة كورونا، بحسب بلومبيرغ، وأشار مجلس التحليل الاقتصادي الفرنسي، وهو مؤسسة بحثية غير حزبية ويقدم تقاريره مباشرة إلى الحكومة الفرنسية، إلى أن المركزي الأوروبي فشل في تحقيق التضخم بشكل مستدام منذ 2015 رغم أسعار الفائدة السلبية والتيسير الكمي.

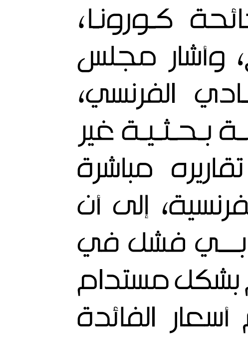

تراجع خليجي وإقبال عالمي على السندات الأميركية

في وقت ارتفعت مشتريات الأجانب للسندات الأميركية إلى 7,07 تريليونات دولار في إبريل، تراجعت الاستثمارات الخليجية

لندن ـ **العربي الجديد**

الحركة التجارية تحسنت في الولايات المتحدة (Getty)

ارتفع إجمالي قيمة الاستثمارات العالمية في أدوات الدين الأميركية «أذونات وسندات الخزانة» حتى نهاية شهر إبريل/ نيسان الماضي، بنسبة 0,6 بالمائة لتصل قيمتها إلى 7,07 تريليونات دولار، مقابل 7,028 تريليونات في الشهر السابق له. وفي المقابل، هبطت الاستثمارات الخليجية في تلك الأدوات بنسبة أكبر. وبحسب مسح «الأناضول» لبيانات وزارة الخزانة الأميركية، الصادرة أمس الأربعاء، تصدرت اليابان حائزي السندات الأميركية بـ 1,277 تريليون دولار في إبريل، مقابل 1,240 تريليون بنهاية مارس/ آذار.

وفي المرتبة الثانية، حلت الصين بـ 1,096 تريليون دولار مقارنة بـ 1,100 تريليون على أساس شهري. وكانت الصين أكبر مستثمر في السندات الأميركية على مدى سنوات، إلا أن اليابان تفوقت عليها اعتبارا من يونيو/ حزيران 2019، بعدما عصفت حرب تجارية قادها دونالد ترامب بالعلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين.

وفي المركز الثالث، جاءت المملكة المتحدة باستثمارات بلغت 431,8 مليار دولار، مقابل 443,2 مليارا، وفي الرابع أيرلندا بـ307 مليارات دولار مقابل 309,8 مليارات، على أساس شهري. فيما حلت لوكسمبورغ خامسة بـ291 مليار دولار مقابل 282,8 ملياراً. وعلى الرغم من تراجع العائد على سندات الخزانة الأميركية خلال العام الجاري مقارنة بالعائد على سندات الخزانة في دول آسيا، لكن الدول لا تزال تحبذ استثمار أموالها في أدوات الدين الأميركية لعدة أسباب؛ أهمها تعزيز علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة والحصول على عائد بالدولار يدعم احتياطاتها بالعملات الصعبة ويعزز قيمة سعر صرف عملتها.

وتتميز السندات الأميركية بأنها سهلة التسييل، أي تحويلها إلى نقد، كما أنها لا تحتاج إلى تأمين عليها مثل باقي السندات، وذلك إضافة إلى استخدامها كرهن في الحصول على تسهيلات مصرفية من البنوك التجارية في الصفقات الكبرى.

من جانبها، تستفيد أميركا من إقبال الدول على سنداتها في كسب الزبائن من الدول والمصارف التجارية في رفع جاذبية الدولار. وتعتمد الولايات المتحدة في تمويل العجز بالميزانية على بيع سندات الخزانة، عبر المزادات الأسبوعية، خاصة على السندات أجل عشر سنوات الأكثر شعبية بين المستثمرين. وكان العائد على السندات الأميركية قد ارتفع خلال العام الجاري إلى مستوى 1,72% قبل أن ينخفض إلى 1,62% خلال الأسبوع الجاري.

وهبطت استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي، في أذون وسندات الخزانة الأميركية، بنسبة 0,7 بالمائة، على أساس شهري في إبريل/ نيسان إلى 234,5 مليار دولار. وبلغت استثمارات الدول الست في تلك الأدوات، 236,2 مليار دولار حتى مارس/ آذار.

وجاءت السعودية كأكبر حائزي دول الخليج في السندات الأميركية، باستثمارات بـ130,3 مليار دولار حتى نهاية إبريل، مقابل 130,8 مليار دولار حتى نهاية مارس الماضي. بينما جاءت الكويت في المرتبة الثانية، بإجمالي استثمارات 45,8 مليار دولار، مقارنة بـ 45,7 مليار دولار في الشهر السابق له.

وحلت الإمارات في المرتبة الثالثة، بإجمالي استثمارات بلغ 43,7 مليار دولار، ثم قطر 8,5 مليارات دولار، وسلطنة عُمان 5,4 مليارات دولار، وتذيلت البحرين القائمة بـ827 مليون دولار. وتؤثر جاذبية السندات بشكل مباشر على سعر صرف الدولار الذي شهد اضطرابات خلال الشهور الأخيرة، ولا يزال يواصل التأرجح مقابل العملات الرئيسية. في هذا الصدد، قالت «رويترز» أمس، إن الدولار استقر قرب ذروة شهر مقابل سلة من العملات أمس الأربعاء في حين يحاول مستثمرون التيقن مما إذا كان مجلس الاحتياط الاتحادي «البنك المركزي الأميركي» سيغير لهجته بشأن التحفيز بعد القفزة الأخيرة للتضخم في الولايات المتحدة.

ولم يطرأ تغير يُذكر على مؤشر الدولار أمس الأربعاء عند 90,499، بعدما سجل أعلى مستوى في شهر واحد يوم الثلاثاء رغم تباين البيانات الاقتصادية الأميركية.

وهبطت مبيعات التجزئة الأميركية أكثر مما هو متوقع في مايو/ أيار، في حين عُدلت بيانات إبريل/ نيسان لتسجل صعوداً حاداً وزادت كثيراً عن مستواها قبل الجائحة. وعززت البيانات الاعتقاد بتعافٍ قوي للاقتصاد مع عودة الإنفاق إلى الخدمات مرة أخرى من السلع، إذ أتاحت حملات التطعيم للأميركيين السفر والمشاركة في أنشطة أخرى. وأظهرت بيانات منفصلة تسارع تضخم أسعار الجملة إلى 6,6 بالمائة وهي أكبر زيادة منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2010.

اليابان تصدرت حائزي السندات بنحو 1,277 تريليون دولار، تلتها الصين

النفط يقترب من 75 دولاراً

لندن ـ **العربي الجديد**

ارتفاع جنوني وسريع في أسعار النفط خلال الشهر الحالي ربما يأخذ الأسعار إلى 100 دولار بنهاية العام الجاري، وفقاً لتقديرات مصرف «غولدمان ساكس» الاستثماري الأميركي، والتي ذكرتها نشرة «بلاتس أس آند بي» أمس الأربعاء. وحسب النشرة، فإن سعر مائة دولار للبرميل بات متوقعاً. واقتربت أسعار خام برنت من حاجز 75 دولاراً للبرميل في تعاملات منتصف ظهيرة أمس في بورصة لندن الدولية للبترول.

وحسب مؤشرات وكالة «بلومبيرغ» للسلع، بلغ سعر خام برنت في العقود المستقبلية لشهر أغسطس/ آب 74,32 دولاراً، بينما ارتفع سعر خام غرب تكساس الوسيط إلى 72,34 دولاراً.

وكانت نشرة «بارونز» المالية الأميركية قد ذكرت الأربعاء، أن سعر خام غرب تكساس تم بيعه في سوق الخيارات المستقبلية بنحو 100 دولار. لكن سوق الخيارات لا يعطي مقياساً دقيقاً لمستقبل الأسعار، وإنما هو يعكس المضاربات المتوقعة على السلع والمعادن. ويأتي تحسن توقعات الطلب على النفط خلال العام الجاري، وسط انخفاض المخزونات الأميركية والسحب المكثف للمصافي الأميركية من مخزوناتها وعودة التنقل والسياحة بقوة في السوق الأميركي الذي يستهلك نحو 20 مليون برميل يومياً.

وكشفت بيانات معهد البترول الأميركي، مساء الثلاثاء، عن انخفاض مخزونات النفط بنحو 8,5 ملايين برميل خلال الأسبوع الأخير، بأفضل من توقعات الأسواق التي أشارت إلى تسجيل المؤشر تراجعاً بحوالي 3 ملايين برميل.

وتعد تلك القراءة الأفضل بين بيانات معهد البترول الأميركي منذ سبتمبر/ أيلول الماضي. في الوقت نفسه، سادت حالة من القلق والحذر تداولات الأسواق أمس الأربعاء من توجهات السياسة النقدية الأميركية.

وبهذا الصعود، تواصل أسعار النفط الارتفاع لليوم الخامس على التوالي، بعدما عززت توقعات وكالة الطاقة الدولية حول الطلب على النفط خلال العام الجاري من المضاربة على العقود المستقبلية.

وأشارت الوكالة في تقرير إلى إمكانية عودة الطلب على النفط إلى مستويات ما قبل الأزمة خلال العام المقبل. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن سعر خام برنت قد صعد خلال العام الجاري بحوالي 44%، بدعم من قرارات أوبك وحلفائها بخفض المعروض من النفط لدعم الأسعار عقب الخسائر القوية التي تكبدتها خلال العام الماضي.

ويستبعد كبار المستثمرين في النفط ومشتقاته عودة النفط الإيراني إلى السوق خلال العام الجاري. ورغم مرور 6 جولات للمباحثات الإيرانية مع القوى العظمى في العاصمة النمساوية فيينا، واحتمالية عودة الولايات المتحدة للاتفاق بعد انسحابها منه في مايو/ أيار 2018، إلا أن التوصل إلى اتفاق قريب ما زال مستبعداً، وذلك حسب ما ذكرته وكالة «الأناضول». ويعني ذلك أن عودة إمدادات النفط الإيراني (3,86 ملايين برميل يوميا في الوضع الطبيعي) للسوق العالمية، ستبقى مؤجلة لفترة لاحقة من العام الجاري. ولا تزال الحقول الإيرانية بحاجة إلى عمليات صيانة وتحديث حتى في حال نجاح المفاوضات النووية.

100 دولار للبرميل بنهاية العام وفق تقديرات «غولدمان ساكس»

في حقل نفطي مكتشف حديثاً في دياربكر (ياسين ارغن/الأناضول)

رؤية

حرب السّاسة وعمالقة الأعمال

جواد العناني

تغلغلت أفكار كارل ماركس التي ضمّنها في كتابه «رأس المال»، (Das Kapital)، والمنشور يوم 14 سبتمبر/أيلول من عام 1867، نقداً لنظرية الاقتصاد السياسي التي طوّرها قبله كل من آدم سميث، وديفيد ريكاردو، وروبرت مالثوس، وجون ستيوارت ميل. وقد بنى ماركس كثيراً من أفكاره على ما كتبه سابقوه، مثل نظرية القيمة، ونظرية الريع، ودور المنظم أو (entrepreneur) في تطوير التكنولوجيا، ونظرية ريكاردو في القانون الحديدي للأجور. ولكنه شرح هذه الأفكار وغيرها، ليخرج بمفهوم أن الرأسمالي هو المستغل للعمال، ويحقّق أرباحاً على حسابهم، لأنه يحدّد كلفة الأجور التي سيدفعها، بغض النظر عن عدد العمال، ولأن الرأسمالي يريد تحقيق نسبة ربح، علماً أن العمل هو أساس قيمة أي شيء يُنْتج.

وقد دعا ماركس العمّال لكي يتّحدوا في وجه الرأسماليين، ويثوروا ضدهم، خصوصا عندما تعجز التكنولوجيا عن تحقيق الأرباح التي يطمع فيها، فيلجأ إلى التكسّب على حساب تخفيض معدل الأجور، لكي يزيد من أرباحه. وقد لاقت أفكاره مع زميله فريدريك إنجلز (البيان الشيوعي) نجاحاً هائلاً، لأن الفرق بين الأجور والأرباح اتسع بعد الثورة الصناعية إلى حدودٍ أدّت إلى إفقار الأغلبية، وسطوة الرأسماليين على الدخل والثروة.

وهكذا انتشرت الشيوعية، خصوصا بعد الثورة البولشفية في روسيا عام 1917، وانتشار الفكر الاشتراكي، وبروز النقابات العمالية القوية. وعلى الرغم مما سُجِّل على هذه الحركات من انتقادات، فكراً وتطبيقاً، إلا أنها ساهمت في إعادة المنطقية إلى توزيع الدخل والثروة بين المستثمرين الرأسماليين والعمال.

وعاد إلينا عام 2011 الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي في كتابه «رأس المال في القرن الحادي والعشرين»، ليعيد صياغة فكرة ماركس عن الاستغلال ومعدّلاته، ليذكّرنا بأن الأجور بعد الثورة التكنولوجية الثالثة، خصوصا في مجال المعلوماتية والاقتصاد الرقمي، تتراجع، بينما تتزايد الأرباح بسرعة كبيرة وَبِنسب عالية، ما جعل توزيع الثروة والدخول في أسوأ صورة عرفها التاريخ.

ونحن نعيش هذه الأيام في حقبةٍ من الزمن، برز فيها إلى المستوى العالمي شبابٌ كثيرون منهم لم يكمل دراسته الجامعية، وحققوا لأنفسهم ثرواتٍ خيالية، عبر الاقتصاد الرقمي والبرمجيات، أو عبر الاستثمار في قطاع العقار والإنشاءات، أو في مجال التجارة، وأصبح لهؤلاء مع الوقت وزن سياسي كبير، بسبب الفوائض الكبيرة في ثرواتهم.

انظر إلى من يعتبر أغنى رجل في العالم، جيف بيزوس، الذي تقدّر ثروته حتى بعد طلاقه بحوالي 190 مليار دولار، وهي قيمة أسهمه في شركة أمازون. وقد اشترى صحيفة واشنطن بوست، وقاد من خلالها حملاتٍ سياسيةً عنيفة ضد الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، وضد ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان. وقد كان لـ«واشنطن بوست» و«نيويورك تايمز» دور واضح في إسقاط ترامب، ونجاح المرشح الديمقراطي جو بايدن. وقد بدأ الناس يتساءلون عما إذا كان جيف بيزوس ينوي ترشيح نفسه للرئاسة الأميركية، وبعض المحللين والسياسيين يناقشون خطورة النفوذ السياسي الناجم عن تملك ثروةٍ ضخمةٍ في قطاع مهم كالاتصالات. وهنالك أيضاً «فيسبوك» التي يترأس إدارتها التنفيذية، مارك زوكربيرغ، والذي يعتبر من أغنى رجال العالم (الثالث أو الرابع). وقد قرّرت إدارة شركة فيسبوك حجب الخدمة عن دونالد ترامب عامين إضافيين. ويتساءل الناس عمّا إذا كان لقرار مثل هذا تأثير على حرية التعبير والفكر في الدول الغنية، على الرغم من أن قرار حجب حسابي «تويتر» و«ماسنجر» عن ترامب مرتبط بإساءة استخدامه لذلك لإحداث عنف فوضوي في الولايات المتحدة (insurrection). وقد اتهم حساب فيسبوك سابقاً بتزويد معلومات عن زبائنه إلى شركة كامبريدج أناليتيكا (Cambridge Analytica)، ما ساعد حملة ترامب على الفوز بالرئاسة عام 2016. وقد أغلقت شركة كامبريدج أبوابها بعد ذلك.

وهنالك بالطبع بيل غيتس، مؤسس شركة مايكروسوفت العملاقة، والذي لاحقته الإشاعات أخيرا أنه شريك في مؤامرة كبيرة لزرع رقائق إلكترونية (micro chips) عن طريق المطاعيم ضد فيروس كورونا، حتى يتمكّن من خلالها من السيطرة على أفكار الناس، والتحكّم مستقبلاً في سلوكهم، وبيع هذه المعلومات للشركات الدولية، والمنظمات السياسية، وغيرها بمبالغ خيالية.

ويُصَدّق ناس كثيرون حتى القصص التي تقال عن هؤلاء الأشخاص، لإيمان كثيرين بأن هؤلاء أقرب إلى آلهة اليونان، فلهم قدراتٌ خارقة، ولكن لهم صغائرهم ومكائدهم كالبشر العاديين. ولكن السياسيين يأخذون من رجال الأعمال هؤلاء موقفاً متناقضاً أحياناً، فهم يريدون أن يستفيدوا من نفوذ هؤلاء، في الوقت الذي يريدون لنفوذهم أن يبقى تحت السيطرة، فرئيس الولايات المتحدة، جو بايدن، يضغط على دولة الإمارات، لكي توقف تعاملها مع شركة هواوي الصينية لكي تتعامل مع «أبل» أو «مايكروسوفت» الأميركيتين، ويهدّد بسحب صفقة بيع الإمارات طائرات F35 المقاتلة. وكذلك رأينا دونالد ترامب يستفيد من «فيسبوك»، ولكنه ينتقدها بشدة لأنها أغلقت حسابه على «تويتر».

ولكن النظام العالمي غير راضٍ عن أساليب الشركات الرقمية العملاقة، في تفاديها دفع الضرائب العادلة، ففي عام 2019 حققت شركة أبل الحاسوبية، أرباحاً تساوي أرباح شركة جنرال موتورز لصناعة السيارات، ولكن شركة السيارات دفعت ضرائب تساوي ستة أضعاف ما دفعته «أبل»، ويعمل فيها على الأقل عشرة أضعاف العمال في «أبل». ولهذا بدأت هذه الشركات الكبرى تتعرّض لضغوط سياسية، فمنها على سبيل المثال سيل من القضايا ضدها، بسبب ممارساتها الاحتكارية، بموجب القوانين السارية ضد هذا الوضع (anti - trust laws). وكذلك، اتفقت لجنة منبثقة عن مجموعة دول السبع (G-7)، والتي اجتمع رؤساؤها الأسبوع الحالي في كورنول في المملكة المتحدة، على وضع ضريبة عالمية (global tax) بنسبة 15% على هذه الشركات... العالم يتحرّك جدياً نحو تحجيم هذه الشركات، والتي صارت كسمك القرش، لها أنياب حادّة، تهدّد من يتعرّض لها أو لمصالحها.